الازمة الاقتصادية في لبنان 2005–2007

م.د. عبد القادر أحمد عبد عبطان
المديرية العامة لتربية الأنبار

الملخص:

يتميز الاقتصاد اللبناني بين عامي 2005–2007 بتقلبات سياسية وامنية اثرت بصورة مباشرة على الاداء الاقتصادي بشكل عام واصبح يعاني من الديون العامة والاعتماد على القطاع المالي، وعدت الموازنة اللبنانية من اهم المشاكل التي يعيشها الاقتصاد اللبناني بسبب حالة عدم الاستقرار، ومنذ اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري عام 2005 دخل البلد في حالة انقسام سياسي حاد مما اثر سلبا على الوضع الاقتصادي في البلاد وفشل الحكومات المتعاقبة في تنفيذ اصلاحات اقتصادية وادارية حقيقية بسبب الخلافات على المصالح بين القوى السياسية مما اضعف القدرة على ادارة الازمة بشكل فعال وكذلك حرب تموز عام 2006 والتي ادت الى دمار واسع في البنى التحتية ادخلت لبنان في ازمة اقتصادية حادة على الرغم من كل محاولات الدولة التي قامت بها لتطوير القطاع المصرفي وتعزيز الاستثمارات وتنويع الاقتصاد ليشمل كل المجالات ووضع برنامج يؤدي الى الاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: لبنان، الازمة الاقتصادية، المصارف، الدين، الموازنة.

The Economic Crisis in Lebanon 2005-2007

Dr. Qader Ahmed Abdul Abtan
Anbar Education Directorate

Abstract:

The Lebanese economy between 2005 and 2007 was characterized by political and security fluctuations that directly impacted overall economic performance. The country suffered from public debt and dependence on the financial sector. The Lebanese budget was considered one of the most significant problems facing the Lebanese economy due to the state of instability. Since the assassination of Prime Minister Rafik Hariri in 2005, the country has been deeply divided politically, negatively impacting the economy. Successive governments have failed to

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

implement genuine economic and administrative reforms due to conflicting interests among political forces, weakening the ability to effectively manage the crisis. The July 2006 war, which led to widespread destruction of infrastructure, plunged Lebanon into a severe economic crisis despite all the state's efforts to develop the banking sector, boost investments, diversify the economy across all sectors, and implement a program leading to economic stability.

Keywords: Lebanon, Economic Crisis, Banks, Debt, Budget.

المقدمة:

يعد لبنان واحدا من بلدان المنطقة الذي يتميز بنظام الاقتصاد الحر وهو أحد اهم ركائز النظام اللبناني وبنيته الاقتصادية ويتمتع باقتصاد يحترم حرية العمل والمنافسة والتملك وحرية الاستيراد والتصدير، اذ استند الاقتصاد اللبناني الى المبادرة الفردية الخاصة التي اتجهت نحو قطاع الخدمات وتحديدا قطاعي المصارف والتجارة، ثم اتجه نحو قطاع البناء، في حين اهملت القطاعات الإنتاجية الاخرى، فأسهم ذلك في اضعاف الرؤية المستقبلية الواضحة وترك الاسواق في يد قطاع خاص، لم يكن بالضرورة مسؤولا امام المؤسسات الحكومية او مهتما بالمصلحة العامة فشهدت الفترة 2005–2007، دخول الاقتصاد اللبناني في ازمة اقتصادية حادة اصبحت تهدد الامن والاستقرار في البلاد على المدى الطويل، وسببت تأخيرا في عملية التنمية الاقتصادية في البلاد بسبب عجز الموازنة الذي كان مكمن العلة في الاقتصاد الوطني اللبناني، فوقعت مالية الدولة بين عجز متفاقم ودين متعاظم، وسبب حالة من الركود الاقتصادي العميق وفقدان فرص العمل مع تفاقم ازمة معيشة كبيرة للفئات محدودة الدخل ادت الى خسائر كبيرة على مستوى النشاط الاقتصادي اللبناني وبذلك اعتبرت هذه الفترة من اصعب المراحل التاريخية في تاريخ لبنان الحديث حيث انعكست تداعياتها على مختلف القطاعات واثرت سلبا على معيشة المواطنين وثقتهم بمؤسسات الدولة . انقسم البحث الى ثلاث محاور فضلا عن مقدمة وخاتمة تناول المحور الاول مشاكل الاقتصاد اللبناني ومحاولات اصلاحه بينما المحور الثاني سلط الضوء على السياسة النقدية والمحافظة على الليرة اللبنانية وركز المحور الثالث على اضرار حرب تموز 2006 على الاقتصاد اللبناني وطرق معالجتها.

اولا: مشاكل الاقتصاد اللبناني ومحاولات اصلاحه

انعكست الازمة الاقتصادية العالمية على لبنان وطرق معالجة هذا الاقتصاد الذي تميز بخصائص كثيرة منها: طغيان الملكية الخاصة، والمبادرة الفردية، والحرية الاقتصادية الكاملة والمنفلتة من اي ضوابط، وضعف دور الدولة الاقتصادي وغيابه، واتصفت سياسة شؤون الدولة واداراتها الاقتصادية بمفاهيم القطاع الخاص ومعاييره ونمو المدينة ولاسيما المركز بيروت وضواحيها، وابتلاعها الاقتصاد الوطني لا بل حتى مصادرته مع ما انطوى على ذلك من ظهور حياة البؤس في بعض المدن الفقيرة، وسوء توزيع الدخل والثروة بين الافراد والجماعات والمناطق، والتفاوت في توزيع الدخل، وغياب مبد. التكافؤ والفرص، وتزايد الشعور بالغبن والحرمان الاقتصادي والمعيشي، وبالتالي اصبحت هناك مدن غنية مثل بيروت وطرابلس واخرى فقيرة مثل صيدا ومناطق جنوب لبنان (صور ، بنت جبيل ،النبطية) ومدينة عكار شمال لبنان (التك، 2013، ص181). وبذلك اصبحت هذه الفئات المحرومة على تماس مباشر مع الدولة داخل الوطن نفسه، والذي يختزن الصور الآتية: الامتيازات الخاصة، والرفاهية الاقتصادية، والتطور العمراني، واحتكار السلطات، وبسبب ذلك زادت الهوة بين الدولة وفئات كثيرة من مواطنيها (فضل الله، 2012، ص66). وكان القطاع الخاص يستحوذ على اكثر من 75% من اجمالي اعمال الاقتصاد، ومنذ تأسيس الجمهورية اللبنانية تعد الحرية الاقتصادية الليبرالية من اهم ركائز النظام اللبناني وبنيته الاقتصادية، وفي ذلك قال ميشال شيحا واضع اسس النظام الاقتصادي اللبناني: (يعيش لبنان من الحرية ويموت من دونها فأهمية اللبنانيين لا تكمن في اموالهم بقدر ما تتجلى في ذكائهم وسرعة وحرية حركتهم ومبادرتهم لذلك يسمح اللبنانيون لأنفسهم بأن يعيشوا درجة ونوعية حياة تفوقان قدراتهم المالية لأنهم يراهنون على قدراتهم الذهنية). (شيوعي، 2007، ص18)

شهد الاقتصاد اللبناني منذ نهاية الحرب الأهلية ازمة متفاقمة يوما بعد يوم ادت الى تراكم مديونية كبيرة على البلاد وعلى الرغم من نجاح الدولة في تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية، الا انها لم تتمكن حتى الان من تحريك عجلة الاقتصاد بما يساهم في زيادة دخل المواطن وتوفير فرص العمل، في حين ارتفعت الضرائب والرسوم بنسب كبيرة اثقلت كاهل الفقراء على وجه الخصوص (مجموعة باحثين، 2011، ص269). إن الاقتصاد اللبناني منذ العام

2005 كان في تباطؤ كبير في النمو، فبعد أن وصل نمو الانتاج المحلي الاجمالي الى 8% في عام 2006 انخفض متوسط النمو الى اقل من 2% منذ ذلك الحين، فشهدت البلاد تحديات صعبة ابرزها: تردي الأوضاع المالية العامة، وتفاقم عجز الموازنة، وتراجع العائدات السياحية، وضعف مناخ الاستثمار، وتباطؤ السوق العقاري في ظل تقلص الطلب وارتفاع التضخم، فضلا عن ذلك انخفاض التسليفات المصرفية، ومخاوف البعض حول استقرار القطاع المصرفي، علما أن الاقتصاد اللبناني اقتصاد يتأثر بشكل مباشر بالأزمات السياسية، إذ يعتمد بشكل اساس على ثلاثة قطاعات رئيسة هي: السياحة والانشاءات والتشييد والتمويل، وفي المقابل تشكل السياسة النقدية مصحوبة بمتانة القطاع المصرفي اللبناني رافعة مالية واقتصادية باتجاه استمرارية الثقة بالاقتصاد اللبناني وثبات الليرة. وعانى الاقتصاد اللبناني خلال العام 2005 ولاسيما بعد مقتل الرئيس رفيق الحريري في 14 شباط 2005 وعدت مرحلة ما بعد اغتيال الحريري مرحلة مفصلية في لبنان يشوبها الخوف من قدوم الشبح الاقتصادي الذي لطالما سعى الفقيد الى محاربته، وقال الخبير الاقتصادي الدكتور كمال حمدان: إن اغتيال الحريري ادى الى تراجع الدخل اللبناني بمقدار مليار دولار وارتفعت البطالة وتقلصت فرص العمل. (مجموعة مؤلفين، 2018، ص54)

إن تحرك الهيئات الاقتصادية لإيجاد حل لقضية الديون يذكرنا بأن الازمة الاقتصادية ما زالت على اشدها، فقد كانت تلك الازمة على وجهين: وجه مالي ووجه معيشي اجتماعي، فمعالجة مشكلة الدين هو أن يأتي الحل من طريقتين: الخصخصة باستعمال حصيلتها في سداد اجزاء من الدين العام او بالقضاء على عجز الخزينة وتحقيق فائض يستعمل كذلك في سداد الدين العام، وأن الخصخصة لن تكون حلا جذريا لمشكلة الدين العام بل التخفيف منه، فحصيلتها لن تزيد على خمسة الى سبعة مليارات دولار في احسن احتمالاتها. (الحص، 2004، ص312؛ عبد، ص173)

إن قيمة الدين قارب الى (4650) مليار ليرة لبنانية منها (327،5) مليون دولار بالعملات الأجنبية، هذه الارقام تعكس العجز المستمر في الموازنة الذي لا يقل عن 2000مليار ليرة لبنانية. (الحريري، 1999، ص48)

وعلى الرغم من أن مصرف لبنان اطفأ جزءا من الدين العام بما يقرب من 1800 مليون دولار، إلا أن نسبة الدين العام زادت بحوالي مليارين دولار، وقد نصت موازنة عام ٢٠٠٥ على الإجازة للحكومة بالاقتراض بحدود عجز الموازنة، فكلما كان في الموازنة عجز كلما كان هناك استدانة، ومازال مفعول القانون الخاص الذي يسمح للحكومة باستقراض 5مليار دولار نافذا وهو يجيز للحكومة الاقتراض بحجم القروض التي يجري سدادها (عتريسي، 2005، ص113-114). إن الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد ادت الى التراجع عن الاستمرار بسياسة الاصلاح وتقلص الدخل القومي 2%، وأن الديون كانت مرشحة للانخفاض على نحو كبير لو أن الحكومة استطاعت تحصيل الضرائب والرسوم عن المشتقات النفطية تضاف اليها حاصلات الجمارك وواردات الضريبة ورسوم الاملاك المبنية، ولو تحقق تحصيل هذه المبالغ لكان العجز في الموازنة قد هبط الى ما بين 22 الى 25%. (م. م. ن.، 2006)

إن لبنان منذ بداية عام 2005 تعيش ازمة تداعيات عسيرة وسط ضعف، يتلو ضعف بالدور الوظيفي للدولة، فكانت السياسة الطائفية في ابشع صراعاتها، وكان الاقتصاد يشكو من الندرة العينية والكساد والبطالة والتضخم والانكماش. (عتريسي، 2005، ص139)

وعلى الرغم من الاهمية القصوى للمعالجة الاقتصادية للازمة الراهنة، إلا أن من الضروري العمل على وقف الهدر ومعالجة الفساد المنتشر وإنهاء ظاهرة المحسوبيات في مؤسسات القطاع العام كما يجب الحسم في ملفات محورية مثل: الأملاك البحرية وقطاع النفط وتطوير الخصخصة الإدارية اضافة الى تعزيز التعاون الاقتصادي العربي المشترك كخطوة داعمة للحل ، ولايمكن تحقيق ذلك الا عبر ترسيخ الالتزام الاخلاقي لدى المسؤولين والمواطنين وضمان العدالة والمساواة واعتماد الكفاءة معيارا وحيدا لتولي المسؤوليات بعيدا عن انتماءات طائفية او ولاءات شخصية. (مجموعة باحثين، 2011، ص269)

إن الاختلالات الداخلية في بنية الاقتصاد اللبناني تركزت على نوعين: الاول يطال قطاعات الاقتصاد المختلفة، والثاني يتركز على العلاقة القائمة بين تركز المؤسسات وتشتتها وصغر حجمها، فأدت الحرب الى هذه الاختلالات، إذ تراجعت القدرات المادية للقطاعين الصناعي والزراعي وازداد الاعتماد على الاستيراد، فضلا عن أن القطاع المصرفي يعاني من

صعوبات بنيوية في توفير السيولة؛ بسبب انظمته الداخلية وبسبب آثار تحول الاقتصاد الى اقتصاد دولاري وغيرها من الاسباب جعلت منه يحجم عن أي توظيف متوسط او طويل الامد في القطاعات المنتجة للسلع ويزداد توجها نحو المضاربات على أنواعها (شرف الدين ونعمة، 1997، ص24). أما وزير المالية الأستاذ (جهاد ازعور) فأكد على اصلاح الوضع الاقتصادي فهو جوهر السياسات الاقتصادية الوطنية وينبغي ان يكون موضع توافق لا ساحة للخلاف او المزايدات ، واوضح ان هذا الاصلاح يساهم في ترسيخ الاستقرار الاقتصادي وضمان الامان الاجتماعي وتحسين البيئة الاستثمارية عبر الاستخدام الامثل لموارد الوطن اضافة الى بناء الثقة وتعزيزها لدى المواطنين والمستثمرين، بما يمكن من تحقيق الاهداف والطموحات الوطنية . (م. م. ن.، 2006)

ويتضح مما تقدم إن الحل الحقيقي والفاعل لمواجهة الوضع المتأزم للاقتصاد اللبناني هو الخروج السريع من دوامة الاهتزاز السياسي والامني بالدرجة الاولى، وإحداث اصلاحات حقيقة في بنية الاقتصاد اللبناني وتحويله من اقتصاد الريع المالي الى اقتصاد انتاجي عبر سياسات اقتصادية ومالية فاعلة فيجب التركيز عليها والتأكيد على اهمية السياسة النقدية للبلد ومعالجتها للوضع الاقتصادي.

ثانيا: السياسة النقدية والمحافظة على الليرة اللبنانية

تعكس سياسة سعر الفائدة بصفة عامة مدى استجابة السياسة النقدية للبنك المركزي للتطورات الاقتصادية في اي لحظة زمنية، علما أن اهداف السياسة النقدية والمؤشرات التي تحدد في ضوئها السياسة المناسبة التي تختلف من دولة الى اخرى طبقا للظروف الخاصة بكل دولة واولوياتها الاقتصادية، تساعد السياسة النقدية على تحقيق مجموعة من الاهداف الممكنة اهمها: استقرار الاسعار، ودعم النمو، وتوفير فرص العمل، وتوازن ميزان المدفوعات، واستقرار المنظومة المالية، واستقرار قيمه العملة. لكن من غير الممكن تحقيق كل هذه الاهداف في الوقت نفسه بالسياسة النقدية، وعليه فالسلطات العمومية تفاضل بينها بحسب ما تقتضيه المصلحة والظرفية الاقتصادية، وتعتمد بقية مكونات السياسة الاقتصادية (السياسة الانفاقية والسياسة الضريبة) لبلوغ الاهداف الأخرى (عمر، 2019، ص96). فقد عدت السياسة المالية والنقدية محركا لا يستهان به للموجات التضخمية التي تشكل هاجسا للسلطات النقدية الحكومية

التي غالبا ما تسعى لضبط معدلات التضخم ضمن حدود لا يتهدد معها الاستقرار الاقتصادي. (المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2014، ص1)

إن ارتفاع الفوائد ينتج منه سلبيتان اساسيتان وهما: الاولى انخفاض الطلب على الاقتراض المخصص للأمور الاستهلاكية مما يخفف حركة البيع والشراء وبالتالي سيشل حركة الاسواق، والثانية تراجع حجم الاستثمارات بسبب تراجع الطلب على القروض المعدة لهذه الغاية لارتفاع تكلفة الاستثمار، فضلا عن ذلك فإن أي صاحب رأس مال قبل اتخاذ قراره الاستثماري يوازن بين هامش الربح المتأتي من اي مشروع استثماري وبين الفائدة على الودائع ليكون الاستثمار مربحا، فإذا كانت معدلات الفائدة تفوق هامش الربح فإن النتيجة الحتمية هي انخفاض الاستثمارات وبالتالي تراجع النمو الاقتصادي وتزايد معدلات البطالة والفقر والهجرة الى الخارج للبحث عن فرص عمل بديلة، وأن تحديث سعر الفائدة له علاقة بمؤشرات الاقتصاد الكلي، وعند رفع سعر الفائدة يصبح الاقتراض مكلفا فتخفض الاعمال استثماراتها ويقلل الافراد من انفاقهم الاستهلاكي. (عمر، 2019، ص96-97)

سعى مصرف لبنان المركزي والذي كان يرأسه رياض سلامة الذي ورد ذكره كأفضل محافظ مصرف مركزي في الشرق الاوسط عام 2005 الى حماية وتطوير القطاع المصرفي ليبقى له الدور المحوري في تمويل الاقتصاد الوطني، وعملت الحكومة من خلال وزارة المالية إلى تعزيز اداء الاسواق المالية وتنشيط البورصة، في اطار جهودها لتحفيز الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام ولاسيما في ضل الاوضاع الإقليمية الراهنة التي تسجل فوائض كبيرة في الارباح النفطية، وقد شكلت وزارة المالية لجنة تهدف الى اعداد استراتيجية للنهوض بالأسواق المالية وترسيخ مكانة لبنان كمركز مالي رائداً في المنطقة (م. م. ن.، 2006). وتم وضع خطة اقتصادية للنهوض بحسب ما رآه خبراء اقتصاديون اذ كلفت الخطة حتى عام 2007 (30) مليار دولار، وركزت تلك الخطة على ثلاث مصادر لتمويل برنامجها وهي:

1. الفائض في الموازنة والذي شكل موردا رئيسا لتمويل برنامج النهوض وتسديد الدين العام وتبلغ نسبته 55%.

2. الاستقراض الداخلي على شكل سندات خزينة بالليرة اللبنانية، والذي يشكل 3% من تكلفة البرنامج على أن تصبح حصة الجمهور هي الغالبة بالمقارنة مع حصة المصارف، وذلك لتوفير التمويل اللازم للقطاع الخاص.
3. الاقتراض بالعملة الأجنبية على شكل هبات وقروض ميسرة وتجارية وسندات دين بالدولار تصدرها الدولة، وتبلغ نسبة هذا التمويل 35%، ففي مقابل التمويل بالاقتراض يمكن اللجوء الى التمويل بالتضخم، اي: بالحصول على النقد من قبل البنك المركزي لصالح الخزينة، وقد لجأت اليه بعض الدول في اوربا واميركا مع انتهاء العقود الذهبية الثلاثة او ما عرف بالحقبة الكينزية. إن التضخم في لبنان يترتب عليه من جهة تآكل سريع في القوة الشرائية للأجور، ومن جهة ثانية تشوه مؤذ في تخصيص الموارد وقدرة الاقتصاد الحقيقي على النمو المتوازن والعادل.
4. اما ما تبقى من النسبة وهي 7% فيتم تغطيتها من تسديدات المستفيدين من تسليفات الدولة للإسكان والقطاعات المنتجة.(واكيم، 2016، ص122؛ المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2012، ص41).

إن معالجة الوضع المالي تستند الى تبني سياسات اقتصادية تحفز النشاط والنمو ، وتشجع تدفق رؤوس الاموال من الخارج، الامر الذي يعزز السيولة في الاسواق ويسهم في خفض معدلات الفائدة ويؤدي ذلك تلقائيا الى دفع عجلة النمو الاقتصادي وتقليص كلفة الدين العام وتوسيع فرص العمل مما ينعكس ايجابا في معالجة العجز المالي في الموازنة العامة. وإن قوة لبنان وطريقها الامثل للخروج من ازمتها بشكل نسبي يكمن في اعادة دعم الاقتصاد اللبناني بأموال استثمارية انتاجية عبر قروض ميسرة زمنيا بفوائد منخفضة، وأن يكون الاساس في ذلك التوجه الى الصناعة والزراعة والحرف المتوسطة والصغيرة؛ لأن دعم الصناعيين والزراعيين تزيد من حظوظ اعادة انطلاق الدورة الاقتصادية بشكل قوي. (عتريسي، 2005، ص184)

أما في مرحلة تقييم السياسات النقدية في لبنان فقد قامت جميع السياسات النقدية والمالية والاقتصادية على الحفاظ على سعر صرف ثابت لليرة اللبنانية قائم على نظام ربط الليرة بالدولار معتمدين على جذب الزبائن المستعدين لتحويل مدخراتهم بالعملة الصعبة الى ودائع طويلة الاجل بالليرة اللبنانية عبر اغرائهم بفوائد مرتفعة على مدخراتهم، ومع انخفاض النمو وتراجع تدفقات

النقد الاجنبي من مصادر مثل: السياحة (عمر، 2019، ص97). فلم تنجح المحاولات المبذولة لإعادة السياحة الى ما كانت عليه في حقبة ما قبل الحرب من ازدهار وتطور، إذ تدنت مساهمة السياحة في الناتج المحلي وانخفضت نسبة العاملين فيها من اجمال اليد العاملة في لبنان وتراجعت مؤسساتها وقدراتها الاستيعابية في ظل ارتفاع ملحوظ في الاسعار مقارنة بالدول المحيطة بها، وكذلك العقارات والاستثمارات بسبب سنوات من التوتر الاقليمي اعتمدت لبنان على نحو متزايد على مليارات الدولارات التي ودعها اللبنانيون ولاسيما المغتربون منهم في البنوك المحلية.(الجمعية اللبنانية للدراسات والتدريب، 2005، ص56؛ عمر، 2019، ص97-98)

اما فيما يخص البنك الدولي، فعلى الرغم من أن لبنان عبر الحكومات المتعاقبة كانت تشدد في المحافظة على سلامة العلاقات مع المنظمات الدولية وتحديدا البنك الدولي والبنك الاسلامي للتنمية، فإن هذا الشعار بدأ يتأثر لدى المنظمات الدولية ليس بسبب التخلف عن الدفع وإنما بسبب التخلف عن تنفيذ روزنامة المشاريع الممولة من قبل هذه الهيئات ولاسيما البنك الدولي، فتجربة البنك الدولي مع لبنان ليست ناجحة على الرغم من حصول لبنان على قروض كبيرة لتمويل مشاريع إنمائية ومشاريع بنى تحتية قيمتها 534،75مليون دولار فإن اكثرها لم يستعمل على الرغم من توقيعها، وبعضها تسري عليه الفوائد؛ بسبب تأخر استعماله على الرغم من النصائح التي يسمعها المسؤولون اللبنانيون من الإدارة الإقليمية (الحاج، 2004، ص233). وأكد البنك الدولي الى أن محركات الاقتصاد اللبناني والمتمثلة بالقطاعات الثلاثة العقارات والبناء والتمويل والسياحة ما زالت تسجل اداءآ بطيئآ في حين لاتتجاوز مساهمة القطاعات الانتاجية 14% من الناتج المحلي الاجمالي ويعتمد الاقتصاد اللبناني بدرجة كبيرة على الاستهلاك، إذ بلغ متوسط الاستهلاك الخاص 4. 88%- من الناتج المحلي خلال المدة 2005 – 2007، ومع ذلك فأن القطاعات الرئيسة مثل العقارات- التجارة- الإدارة العامة- الخ لاتنتج البضائع الاستهلاكية المطلوبة، حيث يتم استيراد الجزء الاكبر منها، ونتيجة ذلك لم تعد الدولارات المتأتية الى لبنان كافية لتغطية التزاماته تجاه الخارج، مما يؤدي الى استنزاف مستمر لصافي الاصول الأجنبية التي يعد حجمها واستقرارها والسيطرة عليها من الشروط الأساسية للحفاظ على ثبات سعر صرف الليرة. (عبد اللطيف، 2022، ص31)

إن الاجراءات التي يتخذها كل من البنك المركزي والحكومة لن تكفي لوقف نزيف الاصول الأجنبية الخاضعة لإدارة السلطة النقدية الامر الذي سيؤدي الى تراجع قدرتها على تغطية فاتورة الاستيراد وخدمة الدين الخارجي والودائع بالعملات الأجنبية، ويرى خبراء صندوق النقد الدولي ان تحقق هذا السيناريو السلبي سيجعل من الصعب الابقاء على سياسة سعر الصرف الثابت وبالتالي سيضطر البنك المركزي الى التخلي عن سياسة الدفاع عن سعر الصرف الثابت مما قد يضطر البنك المركزي الى التخلي عن الدفاع عنه او يدفع الحكومة الى اتباع مزيدا من سياسات التقشف والانكماش بما يشمل خفض الاستهلاك والحد من القدرة الشرائية لليرة في محاولة لوقف نزيف الاصول الاجنبية ، وأن النظام اللبناني برمته يعاني – وسيبقى يعاني– من ازمات وتقلبات اقتصادية وعجزا ماليا وهي ناتجة بالطبيعة من بنيته السياسية والاقتصادية، وأن علة العلل في لبنان تكمن في تحالف رجال المال والمصارف والتجار والصناعيين الذين يؤلفون الطبقة السياسية الحاكمة والمدبرة لشؤون البلاد وتسخير القوانين والادارات العامة في سبيل زيادة ريعها المالي وثرواتها، لذا اصبح لزاما على اصحاب السلطة والقرار القيام بما يأتي:

1. هيكلية القطاع العام ومكافحة الفساد من جذوره وذلك بنشر ثقافة الشفافية والاحساس بالمسؤولية.
2. توفير بيئة اعمال سليمة تبدأ من استقرار امني وسياسي وانتظام في عمل المؤسسات والادارات العامة.
3. التركيز على الانتاج الزراعي والغذائي والصناعات الغذائية التي تعتمد على الانتاج الزراعي المحلي.
4. تنمية وتطوير القطاع الصناعي.
5. توفير البيئة اللازمة للقطاع السياحي من امن وانتظام سياسي وتسليط الضوء على السياحة الدينية والمعالم الاثرية وجمال الطبيعة اللبنانية.
6. اعادة النظر في دور الموازنة العامة كوثيقة رقمية تظهر النفقات العامة والموارد المالية الى خزينة الدولة لخفض العجز المالي. (عمر، 2019، ص99–106)

ثالثا: اضرار حرب تموز 2006 على الاقتصاد اللبناني وطرق معالجتها

وهي الحرب التي يطلق عليها حرب الثلاثة والثلاثين يوما، التي خاضها الكيان الصهيوني في لبنان ضد حزب الله من 12 تموز إلى فجر 14/ آب/ 2006م بعد ان قام حزب الله بأسر جنديين من الكيان الصهيوني داخل الاراضي اللبنانية مما اسفر عن قيام الكيان الصهيوني بشن هجوم عسكري واسع على لبنان مما ترك اثارا سلبية على اقتصاده واستقراره الاجتماعي، وأن النشاط الاقتصادي تأثر تأثيرا كبيرا بالعدوان الصهيوني على لبنان وهو الامر الذي أحدث تأثيرا سلبيا كبيرا على الاقتصاد اللبناني الذي سجل نموا ملحوظا في النصف الاول من العام 2006، إلا أنه وبسبب الاضطرابات والخسائر الجسيمة التي سببها العدوان الاسرائيلي فقد تراجع الاستهلاك بنسبة كبيرة مما ادى الى تأثيرات سلبية كبيرة على النشاط الاقتصادي خلال العام 2006 (كسباريان، 2008، ص3). تسببت الحرب الإسرائيلية على لبنان بنوعين من الاضرار احدهما مباشر والاخر غير مباشر، وترى بعض الاوساط الاقتصادية المراقبة أنه من المبكر حاليا حسم تقدير حجم الاضرار سواء كانت مباشرة او غير مباشرة، إذ تم تحديد الخسائر المباشرة، وقد بلغت في نهاية الاسبوع الرابع للعدوان حوالي 6. 3 مليار دولار بحسب الارقام الصادرة عن مجلس الاتحاد والاعمار وهو يتوزع بين 30% شبكات بنى تحتية وبين 50 الى 60% ابنية سكنية ومؤسسات تركز ثلثها في الضاحية الجنوبية، أما الاضرار غير المباشرة التي تقتضي بتحديد خساره الدخل الذي كان من الممكن تحقيقه لو لا وقوع الحرب والتي حالت دون تحققه، ويذكر ان جزءا كبيرا من الانشطة الاقتصادية في لبنان تتمتع بطابع موسمي ولا يتكرر شهريا بالوتيرة نفسها مثل بعض الانشطة الزراعية فضلا عن عناصر اخرى يصعب احتساب نتائجها مسبقا في اطار الخسائر غير المباشرة ومنها مغادرة 200 ألف لبناني دون معرفة النسبة الدقيقة لمن عاد منهم، علما أن بينهم افرادا من القوى العاملة التي كانت تمارس انشطة اقتصادية مهمة، كما يسود في اوساط رجال الاعمال مناخ من القلق يشير الى أن كثيرا ممن غادروا قد لا يعودون الى لبنان، بل أن بعضا ممن بقوا بدأ يفكرون في مغادرته حاليا. وقدر الاقتصاديون أن لبنان سيخسر حوالي 3مليارات دولار من عائدات السياحة ومليارين دولار من الاستثمارات، ولابد من عدم اهمال عامل محوري له تأثير كبير على الحركة الاقتصادية في اهميت تداعيات الحرب الأخيرة، ويتمثل هذا العامل بحدة الانقسامات السياسية وتنطوي على ملابسات طائفية ومناطقية مركبة من شأنها أن تدفع الوسط المحرك للاستثمار ولاسيما في

القطاع الخاص الذي بدأ يعيد النظر في موقعه من حيث الإقامة والاستثمار والعمل (مجلة تحقيق، 2006، العدد 808، ص22). ويرى العديد من المحللين الاقتصاديين أن احدى اخطر عواقب الحرب ستكون إبعاد لبنان عن خريطة الاستثمار العربية والدولية على المدى القصير على الاقل، فعلى لبنان أن تواجه إلغاء مشاريع عقارية بقيمة 5.3مليار دولار على الرغم من تأكيدات حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بأن البنك لديه احتياطات اجنبية تبلغ حوالي 13مليار دولار قبل الحرب واحتياطات من الذهب بقيمة (6) مليار دولار، وكان من المتوقع أن ينهض الاقتصاد في لبنان من حالة الجمود التي اصابته بعد حرب تموز 2006، إلا أن التوتر السياسي الداخلي السائد قد اعاق تطبيق اي برنامج اصلاحي ويؤدي الى ركود النشاط الاقتصادي برمته، ففي اواخر عام 2006 وبداية عام 2007 لاحت في الافق مؤشرات مشجعة للاقتصاد اللبناني، ففي مؤتمر باريس الثالث للمانحين الذي عقد في كانون الثاني 2007 قدمت الحكومة اللبنانية خطة شاملة للإصلاح الاقتصادي نالت على اساسها (7.6) مليار دولار، وذلك على شكل مساعدات مالية وقروض ميسرة من المجتمع الدولي، وقدرت تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج بمبلغ 5 مليارات دولار في عام 2006، غير أن الاضطرابات والعوائق السياسية التي نشأت مؤخرا قللت من دوافع التفاؤل حيال امكانات النهوض الاقتصادي في عام 2007 وتراكم الدين العام احد الشواغل الأساسية للسلطات اللبنانية، إذ كانت نسبة 200% من الناتج المحلي الاجمالي، ويؤمل أن تؤدي الاصلاحات التي شدد عليها مؤتمر باريس الثالث الى تحقيق التخفيض المنشود في حجم الدين العام. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، 2007، ص7)

اما طرق معالجة الازمة فهي وعي واقعها واسبابها ووضع تنفيذ برنامج عمل لتحريك مختلف قطاعات الاقتصاد اللبناني وتوفير مستلزمات نموها من تسليف واسواق ورفع الإنتاجية والنوعية لتوفير فرص عمل اضافية للبنانيين العائدين من الخارج، ومن ابرز هذه الاجراءات:

1. تسهيل عمليات الاقراض المصرفي من خلال خفض تدريجي لأسعار الفائدة، وهو امر ممكن في ظل الانخفاض العالمي للفوائد الى جانب تعزيز قدرات الاقراض المدعوم مثل: القروض المكفولة من الشركات وضمان الاستخدام الامثل لهذه القروض التي يفترض ان تقدمها المصارف التجارية لدعم قطاعات الصناعة والسياحة والزراعة والتكنولوجيا، فضلا

عن تطبيق قانون انشاء وتشغيل مصرف التسليف الزراعي (لبكي، 2009، ص146)، وقياس الاداء المالي الاقتصادي في سياق العمل على معالجة الازمة.

2. توسيع السوق اللبنانية وذلك بحمايته عبر التطبيق الفعلي للاتفاقات التجارية، فضلا عن أن على الدولة أن تشدد في مكافحة التهريب الى لبنان بكل اشكاله برا وبحرا وجوا بالضابطة الجمركية وتعزيز قدراتها وبمساعدة مختلف الاجهزة الأمنية من الامن الداخلي والامن العام وامن الدولة والجيش اللبناني.
3. توسيع الاسواق الخارجية: إن توسيع هذه الاسواق امام الانتاج اللبناني يسهم في تعزيز ودعم المنتجين في تسويق منتجاتهم الى الخارج بطريقة منظمه وتكاليف منخفضة اضافة الى تطوير الاسطول التجاري اللبناني وتعيين ملحقين تجاريين في عدد كبير من الدول التي تمثل اسواقا قائمة للمنتجات اللبنانية. (الحص، 2002، ص148)
4. العمل على تحسين انتاجية الاقتصاد اللبناني وذلك بالتدريب المهني واستعمال المهارات المكتسبة من قبل المهاجرين اللبنانيين العائدين في مدة عملهم في الخارج، وكذلك تشجيع المنتجين على استعمال اساليب انتاج حديثة اكثر فاعلية.
5. تنفيذ فعلي لقانون مكافحة الاحتكار وتعديله لتأمين منافسة حرة وشفافة هي غائبة اليوم عن معظم الانشطة الاقتصادية تامينا لتخفيض الاسعار وتسريع مسار التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج. (لبكي، 2009، ص147-148)

إن تعزيز المزايا التنافسية للاقتصاد اللبناني يقتضي اعادة ترسيخ هويته الاقتصادية ، التي حظيت بأجماع غالبية اللبنانيين منذ مرحلة الاستقلال وتم التأكيد عليها باستمرار منذ ذلك الحين ، وفي هذا السياق تبرز الحاجة الى اعادة ابراز الخصائص الجوهرية التي يقوم عليها الاقتصاد اللبناني والتي ترتكز على:

1. تعزيز الجهود الفردية.
2. تسهيل حركة رؤوس الاموال.
3. ثبات القوانين والانظمة الضريبية.
4. الحفاظ على سرية المعلومات المالية للعملاء.
5. النظام الاقتصادي الحر.

ومن اجل ترسيخ مبدأ الخصوصية المصرفية وتعزيز النظام الاقتصادي القائم على الية السوق تبرز الحاجة الملحة الى اعادة التأكيد على الفلسفة الاقتصادية التي حظيت بأجماع اللبنانيين ، بما يضمن وضوح التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني، ويقتضي ذلك اعتماد سياسات واضحة تسهم في تنمية قدرات المواطنين وتوسيع افاق النشاط الاقتصادي بنظام ضريبي يشجع على النمو ويؤمن مصالح ذوي الدخل المحدود والطبقة الوسطى ويوفر فرص عمل متزايدة تفسح المجال لاستيعاب طاقات الشباب وتشجيع الكفاءات المهاجرة على العودة، كذلك رفض السياسات التي تعيق النمو والحركة الاقتصادية وانتاجية القطاعات المختلفة (حلاق، 2006، ص101). وقد اكدت الدولة في برنامجها الاقتصادي على المحور الاجتماعي واولته اهتماما خاصا، كما شددت على ضرورة تحسين المناخ الاستثماري، ورأت الحكومة أن تنشيط الاستثمار وتحفيز النمو واطلاق طاقات الاقتصاد اللبناني يهدف بالأساس الى توفير فرص عمل جديدة تستوعب الاعداد الكبيرة من الداخلين الى سوق العمل سنويا ويقتضيان معالجة الكلفة المرتفعة التي يعاني منها قطاع الاعمال المرتبطة بسوق العمل، وكذلك تحرير القطاعات وادارة فاعلة للمقدرات العامة من خلال تخصيص واشراك القطاع الخاص الذي هو عنصرا اساسيا في برنامج الحكومة الاقتصادي، لما له من دور في تحرير وتحسين الخدمات الحيوية في الاقتصاد ولاسيما قطاعات الاتصالات والكهرباء والطاقة والنقل ويسهم في تطوير هذه القطاعات ورفع مستوى ادائها وجودة خدماتها من جهة والمساعدة في اطفاء جزء من الدين العام من جهة ثانية ، إن هذا البرنامج كفيل إذا ما التف اللبنانيون من حوله وإذا شكل ميثاقا اقتصاديا واجتماعيا يسهم في أن يخرج الوطن من المشاكل الاقتصادية التي يتخبط بها، فالالتزام بتنفيذ هذا البرنامج كفيل بتأمين الدعم للبنان من الدول الصديقة، وبالتالي يشكل تحولا حقيقيا وبناء في تاريخ لبنان الاقتصادي (م. م. ن.، 2006). وعليه ينبغي توجيه الجهود مجددا نحو استعادة الثقة المحلية والدولية بالاقتصاد وتعزيزها بعد أن تعرضت للاهتزاز نتيجة التصريحات المتناقضة الصادرة عن بعض الجهات الرسمية في الشؤون المالية والضريبية اضافة الى التذبذب المستمر في السياسات وتحديد الاولويات، ويتطلب ذلك المضي في تنفيذ برنامج الانماء والاعمار وتطويره من خلال رفع القدرة التنفيذية والاستفادة المثلى من منشآت البنية التحتية. (حلاق، 2006، ص102-103)

وسعت حكومة لبنان عام 2006 إلى اجراء عمليات السواب (عملية مالية هدفت الى اعادة جدولة الديون في لبنان وعوضا عن تسديدها دفعة واحدة تقسط من جديد وفق جدول زمني لعدة سنوات قادمة لفائدة معينه) التي اشارت اليها بعثة الصندوق النقد الدولي، مشددة على أن النجاح يعتمد على الشروط التي تجري ضمنها العملية عوضا عن نسبة المشاركة للمستثمرين فيها، ولحظت البعثة تطورات نوعية في ادارة الدين ضمن بورصة بيروت وخفض وتيرة اصدار سندات الخزينة وعدد من الاوراق المالية بآجال طويله المدى. (حلاق، 2006، ص410).

وأكدت الحكومة اللبنانية عام 2006 على اصلاحات متوازنة في التنمية الاقليمية، لتصحيح الاختلال البنيوي للنمو الاقتصادي في لبنان وتنمية القطاعات والفروع الإنتاجية التي تمتلك مقومات وفرصا حقيقية للنمو وخلق فرص عمل فعلية في عدة مجالات مثل: التكنولوجيا، إذ يتم انشاء مناطق تكنولوجيا حول الجامعات في كل المناطق اللبنانية وكذلك في مجال الصناعات الثقافية، وذلك بإعادة احياء وانشاء مناطق الانتاج السينمائي والتلفزيوني والموسيقى، وكذلك النهوض بقطاع السياحة عبر تنويع انشطته ليغطي مختلف مناطق لبنان على مدار العام بما يشمل السياحة الداخلية للبنانيين واستقطاب السياح العرب والاجانب من مختلف الشرائح الاقتصادية اضافة الى تطوير السياحة الشتوية والبحرية والثقافية والسياحية الدينية والرياضية (لبكي، 2009، ص148-151). وأكد النائب عاصم عراجي أن الاصلاح الحقيقي يجب أن يتمثل بفرض ضرائب ورسوم على المؤسسات الكبرى ذات الربحية العالية مثل: البنوك ومثيلاتها وزيادة نسبة الضريبة على ارباح سندات الخزينة وتخفيض الفوائد على ارباح سادات الخزينة وضبط الجباية والمصروف في مؤسسة الكهرباء، والعمل على تثبيت كل ما من شأنه توطيد الاستقرار الامني واعادة النظر بهيكلية الضرائب التصاعدية لكل من ضريبة الدخل والاملاك وتسوية الاملاك البحرية .واكد وزير المالية على وضع الحكومة برنامجا اقتصاديا شاملا يتضمن رؤية لتحويل المسار الاقتصادي للبنان عنوانه الاستقرار الاقتصادي والنمو لخلق فرص عمل واعادة نهضة الاقتصاد اللبناني، والاصلاح المالي ارتكز على تقليص النفقات اولا واصلاح القطاعات ثانيا؛ لأننا بتقليص النفقات وتطوير القطاعات يمكن تخفيف العبء الضريبي والمحافظة على دعم الاستقرار ولاسيما الاستقرار الاجتماعي، إذ إن الاصلاح المالي يجب أن

يكون للجميع، أما الاستقرار الاقتصادي فهو العام الاول والاساس للنمو والتنمية والاستقرار الاجتماعي في القطاعات الإنمائية. (م. م. ن.، 2006)

إن الاصلاح المالي لا يمكن أن ينفصل عن الاصلاح السياسي والاداري ومن ثم الاجتماعي، وهذا الاصلاح لا يستقيم إلا بتفعيل آليات المحاسبة والمساءلة على الصعد السياسية والإدارية والمالية والقضائية (الحص، 2004، ص326). تبدأ معالجة الوضع المالي من خلال تبني سياسات اقتصادية تعزز النشاط والنمو وتشجع تدفق رؤوس الاموال من الخارج الامر الذي يرفع مستوى السيولة ويؤدي الى خفض معدلات الفائدة مما ينعكس ايجابا على زيادة النمو الاقتصادي وخفض كلفة الدين العام وتوفير فرص العمل، وبالتالي المساهمة في تقليص عجز الموازنة، ويعد النمو الوسيلة الاكثر فاعلية لمعالجة مشكله العجز، اذ يتيح للحكومة في ظل اقتصاد متنام زيادة حصتها من الدخل الوطني دون الاضرار بمستويات دخل المواطنين، اما في حالة الركود الاقتصادي فان محاولة رفع الايرادات الحكومية كنسبة من الناتج القومي تؤدي فقط الى تقليص اجمالي الدخل وتعميق حالة الانكماش ، وعليه لابد من البدء في وضع الاقتصاد على طريق النمو المستمر والذي يخلق فرص عمل لآلاف الشباب سنويا، ويبدو أن التوجه الاقتصادي السائد في المرحلة الراهنة يتركز بالدرجة الاولى على تحقيق التوازن في الموازنة وضبط مستويات الدين الحكومي باعتبار ذلك الهدف الرئيسي للسياسات المعتمدة، (حلاق، 2006، ص104-105).

إن تغيير الوضع المالي اصبح حاجة ملحة، وهذا التغيير لن يتحقق إلا إذا تم اتباع سياسة جديدة من قبل الدولة اللبنانية قائمة على حق المواطن اللبناني بالوصول الى المعلومات، ومعرفة كل ما يجري وضبط مالية الاحزاب والجمعيات لأنها تعمل تحت سيادة الدولة اللبنانية ورفع السرية المصرفية عن المسؤولين والاحزاب وتفعيل قانون الاثراء غير المشروع وجعل الانتخابات اكثر نزاهة وذلك بمراقبتها، ومن المهم حماية كاشفي الفساد وتعديل قانون التفتيش المركزي وتطوير القضاء العدلي والتعديل في قانون الاجراءات الضريبية وقانون ديوان المحاسبة، ولأجل التخفيف من الهدر يجب تعزيز اللامركزية المالية وخلق حكومة إلكترونية لتنظيم جميع المعاملات والقضايا الرسمية (زريق، 2017، ص56).

شهد الاقتصاد العربي في عام 2007 مرحلة من النمو والازدهار افسحت المجال امام فرص اوسع للتعاون الامر الذي يمكن الاستفادة منه بعيدا عن المنافسة المباشرة مع الاقتصادات العربية الاخرى والتركيز على تعزيز مجالات التكامل بين لبنان والاقتصادات العربية ، ويمكن تحقيق ذلك بما يأتي:

أ: العمل على تنمية قطاع الخدمات وتعزيز دوره بالاستناد الى ما تحقق من انجازات في الماضي مع ايلاء اهتمام خاص لاستثمار موقع لبنان المتميز وخصائصه الجغرافية.

ب: تنمية القدرات التنافسية للبنان في مجال تكنلوجيا المعلوماتية باعتباره من اسرع القطاعات نموا على الصعيد العالمي.

ت: تنشيط القطاعات الإنتاجية عبر توفير التمويل اللازم لزيادة نموها على نحو يشبه سياسات دعم القروض، لتشجيع القطاعات السياحية والصناعية والزراعية.

ح: تفعيل دور القطاعين الصناعي والزراعي عبر اعادة هيكلتهما وادخال التقنيات الحديثة عليهما.

ج: مواصلة الجهود لتطوير قطاع المال في لبنان ووضع قطاع التأمين على اسس متينه وموثوقة، نظرا لدوره في تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة وتقديم خدمات ذات قيمة مضافة للمجتمع اللبناني. (حلاق، 2006، ص110-111).

إن تعزيز الاوضاع وتحقيق تحسن مستدام في نسب النمو والتنمية ومستوى ونوعيه عيش اللبنانيين، يمر من باب الاصلاح المالي، والذي يعني ضرورة العودة الى الانضباط المالي والخفض المستمر في نسب العجز، وهو في ذلك يشكل التزاما بالقواعد الاقتصادية، فمسألة الاصلاح الاقتصادي والمالي يجب أن يتم مراجعتها واتخاذ ما هو ضروري من اجراءات لتتلائم مع المتغيرات الجارية في الحقول الاقتصادية والمالية. (م. م. ن.، 2004).

ويمكن القول: إن الاقتصاد اللبناني غير مستقر بسبب غياب التخطيط الاقتصادي المتكامل وارتفاع الدين العام بشكل مقلق ادى ذلك الى تعرض البلاد لازمات كبيرة، ومن اهمها: الازمات السياسية، ومقتل رئيس الوزراء رفيق الحريري، وحرب تموز، والفساد، ونقص الاستثمارات، وتدهور البنى التحتية. هذه الاسباب ادت الى تدهور الوضع الاقتصادي في لبنان

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

بشكل عام، واذا ما اراد الانتعاش فيجب على الحكومة اتخاذ خطوات جريئة لإنقاذ الوضع وأهمها: القضاء على الفساد، واتباع سياسة نقدية واضحة، واصلاح النظام المصرفي ، والتقليل من النفقات، وتقليص الدين العام، وتنويع الاقتصاد، ودعم القطاع الخاص وذلك بتقديم القروض وتقديم الدعم للشركات .

الخاتمة:

من خلال دراستنا للوضع الاقتصادي في لبنان 2005 – 2007 تبين افتقار لبنان للموارد الاقتصادية والذي قد أسهم في التراجع الاقتصادي على جوانبه الاستثمارية كافة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وشكلت هذه الفترة مرحلة حرجة في تاريخ الاقتصاد اللبناني حيث تداخلت الازمات السياسية مع التحديات الاقتصادية وتبين في هذه الفترة هشاشة النظام الاقتصادي اللبناني واعتماده بشكل كبير على الدعم الخارجي والديون العامة مما ادى الى تفاقم العجز المالي وتم التوصل الى ان الاقتصاد اللبناني كان يتميز بما يلي :

1. المبادرة الفردية والحرية الاقتصادية.
2. استحواذ القطاع الخاص على اكثر من45٪ من الاقتصاد اللبناني.
3. على الرغم من قيام الحكومة بتثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية، إلا إنها لم تتمكن من انعاش النشاط الاقتصادي.
4. شهد الاقتصاد اللبناني منذ العام 2006 تباطؤا كبيرا في النمو الاقتصادي.
5. عجز في الموازنة العامة 2006 وارتفاع نسبة الدين.
6. ارتفاع فوائد القروض.
7. عدم وجود رؤية واضحة من ادارة الدولة في سياستها النقدية.
8. تأثر الاقتصاد اللبناني كثيرا بعد العدوان الصهيوني على لبنان في تموز عام 2006.
9. محاولة الدولة في عام 2006 في برنامجها الاقتصادي للتأكيد على تحسين المناخ الاستثماري وايجاد فرص عمل لأصحاب الدخل المحدود.
10. تأكيد وزير المالية على برنامج اقتصادي شامل لحل مشكلة العجز في الاقتصاد اللبناني بتقليص النفقات والمحافظة على دعم الاستقرار وتخفيض كلفة الدين العام.

قائمة المصادر والمراجع:

References:

-المصادر العربية:

1. التك، عمار منهل محمد. (2013). كمال جنبلاط ودوره في السياسة الداخلية اللبنانية، 1917-1977 (رسالة ماجستير، جامعة الموصل)
2. الجمعية اللبنانية للدراسات والتدريب. (2005). واقع منطقة بعلبك – الهرمل والإنماء المتوازن: دراسة في الإنفاق بين 1996–2000.
3. الحاج، عدنان. (2004). محطات اقتصادية: 2003–2004. المركز العربي للمعلومات.
4. الحريري، رفيق بهاء الدين. (1999). الحكم والمسؤولية (الطبعة الأولى). الشركة العربية المتحدة.
5. الحص، سليم. (2002). محطات وطنية وقومية (الطبعة الأولى). شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
6. الحص، سليم. (2004). عصارة العمر (الطبعة الأولى). شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
7. حلاق، حسان. (2006). الرئيس الشهيد رفيق الحريري 1944–2005: سيرة قائد ومسيرة أمة (الطبعة الأولى). بيروت.
8. حلاق، حسان. (2006). قضايا العالم العربي (الطبعة الرابعة). دار النهضة العربية.
9. زريق، محمد. (2017). الفساد الاقتصادي: علة لبنان المركزية. المجلد 1، العدد 9.
10. شرف الدين، فهمية ونعمة، أديب. (1997). إشكاليات الاندماج الاجتماعي بعد الحرب في لبنان. سلسلة دراسات.
11. شيوعي، إيلي. (2007). الفكر الاقتصادي لميشال شيحا. المركز التربوي للبحوث والإنماء.
12. عبد اللطيف، محمد عماد. (2022). تداعيات الصراع السياسي على الأزمات الاقتصادية في لبنان. دار المنظومة.
13. عبد، عبدالقادر أحمد. (2019). الحياة النيابية في لبنان 1992–2005 (أطروحة دكتوراه، جامعة الأنبار).
14. عتريسي، جعفر. (2005). قبل أن ينهار لبنان: بين السياسة والاقتصاد (الطبعة الأولى). دار المحجة البيضاء.
15. عمر، أيمن نور الدين. (2019). السياسة النقدية والخلل البنيوي في الاقتصاد اللبناني. مركز دراسات الوحدة العربية.
16. فضل الله، حسن. (2012). حزب الله والدولة في لبنان (الطبعة الثانية). شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
17. كسباريان، روبير. (2008). حسابات لبنان الاقتصادية. بيروت.
18. لبكي، بطرس أنطوان. (2009). الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على لبنان وكيفية معالجة تلك الانعكاسات. مجلة بحوث اقتصادية، المجلد 16.
19. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. (2007). تقديرات وتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا 2006–2007.

20.م. م. ن. (2004). العقد العادي الأول 2004: محضر الجلسة الأولى، الدور التشريعي العشرون.
21.م. م. ن. (2006). العقد الاستثنائي الأول 2006: محضر الجلسة الأولى، الدور التشريعي الحادي والعشرون.
22.مجلة تحقيق. (2006، 18 تشرين الأول). العدد808ص22.
23.مجموعة باحثين. (2011). السنة في لبنان: رهانات السياسة والطائفة (الطبعة الثانية). مركز المسبار للدراسات والبحوث.
24.مجموعة مؤلفين. (2018). الاقتصاد اللبناني لعام 2018. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
25.المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق. (2012). إصلاح السياسات الاجتماعية في لبنان (الطبعة الأولى). بيروت.
26.المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق. (2014). تطور كلفة المعيشة وخطوط الفقر في لبنان للفترة من 2005–2013 (الطبعة الأولى، العدد الخامس). دراسات وتقارير.
27.واكيم، نجاح. (2016). الأيادي السود (الطبعة الخامسة والثلاثون). شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

ترجمة قائمة المصدر والمراجع:

1. Al-Tak, Ammar Manhal Muhammad. (2013). Kamal Jumblatt and His Role in Lebanese Domestic Politics, 1917-1977 (Master's Thesis, University of Mosul)
2. Lebanese Association for Studies and Training. (2005). The Reality of the Baalbek-Hermel Region and Balanced Development: A Study of Spending between 1996–2000.
3. Al-Hajj, Adnan. (2004). Economic Milestones: 2003–2004. Arab Information Center.
4. Al-Hariri, Rafiq Bahaa Eddin. (1999). Governance and Responsibility (first edition). United Arab Company.
5. Al-Hoss, Salim. (2002). National and National Milestones (first edition). Al-Matbouat Company for Distribution and Publishing.
6. Al-Hoss, Salim. (2004). The Essence of Life (first edition). Al-Matbouat Company for Distribution and Publishing.
7. Hallaq, Hassan. (2006a). Martyr Prime Minister Rafik Hariri 1944–2005: Biography of a Leader and the Journey of a Nation (First Edition). Beirut.
8. Hallaq, Hassan (2006b). Issues of the Arab World (Fourth Edition). Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
9. Zurayk, Muhammad (2017). Economic Corruption: Lebanon's Central Problem. Volume 1, Issue 9.
10. Sharaf Al-Din, Fahmiyeh & Nehme, Adeeb (1997). Problems of Post-War Social Integration in Lebanon (p. 24). Studies Series.
11. Shiouki, Elie (2007). The Economic Thought of Michel Chiha. Educational Center for Research and Development.

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

12. Abdul Latif, Muhammad Imad (2022). Implications of Political Conflict on the Economic Crises in Lebanon (p. 31). Dar Al-Manzomah.
13. Abdul Qader Ahmad (2019). Parliamentary Life in Lebanon 1992–2005 (PhD Thesis, Anbar University).
14. Atrissi, Jaafar. (2005). Before Lebanon Collapses: Between Politics and Economics (1st ed.). Dar Al-Mahja Al-Bayda.
15. Omar, Ayman Nour El-Din. (2019). Monetary Policy and Structural Imbalances in the Lebanese Economy. Center for Arab Unity Studies.
16. Fadlallah, Hassan. (2012). Hezbollah and the State in Lebanon (2nd ed.). Al-Matbouat Company for Distribution and Publishing.
17. Kasparian, Robert. (2008). Lebanon's Economic Accounts. Beirut.
18. Labaki, Boutros Antoine. (2009). The Global Economic Crisis and Its Implications for Lebanon and How to Address These Implications. Journal of Economic Research, Vol. 16.
19. Economic and Social Commission for Western Asia. (2007). Estimates and Projections of GDP Growth in the ESCWA Region, 2006–2007.
20. M.M.N. (2004). The First Ordinary Decade 2004: Minutes of the First Session, Twentieth Legislative Term.
21. M.M.N. (2006). The First Extraordinary Decade 2006: Minutes of the First Session, Twenty-First Legislative Term.
22. Tahqiq Magazine (2006, October 18). Issue 22808.
23. Group of Researchers (2011). The Year in Lebanon: The Stakes of Politics and Sectarianism (Second Edition). Al-Mesbar Center for Studies and Research.
24. Group of Authors (2018). The Lebanese Economy for 2018. Al-Matbouat Company for Distribution and Publishing.
25. Consultative Center for Studies and Documentation (2012). Social Policy Reform in Lebanon (First Edition). Beirut.
26. Advisory Center for Studies and Documentation. (2014). The Evolution of the Cost of Living and Poverty Lines in Lebanon for the Period 2005–2013 (First Edition, Fifth Issue). Studies and Reports.
27. Wakim, Najah. (2016). Black Hands (Thirty-fifth Edition). Al-Matbouat Company for Distribution and Publishing.